

بيان صحفي

زيارة رئيس وزراء ماليزيا للصين.. ما الخطأ؟

(مترجم)

قام رئيس الوزراء الماليزي داتوك سيري أنور إبراهيم بأول زيارة رسمية له إلى الصين لمدة ثلاثة أيام بدأت من ٢٩ آذار/مارس، منذ تعيينه رئيساً للوزراء في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. أبلغت جميع القنوات الإخبارية والبوابات الموالية للحكومة تقريباً عن إنجازات هذه الزيارة وبالغت فيها، وكأنه أكبر نجاح لماليزيا! لا يمكن إنكار أن هذه الدعاية كانت ضرورية من أجل استعادة وتحجيم صورة رئيس الوزراء العاشر بعد زيارته للسعودية قبل أسبوع. فقد اعتبرت المعارضة تلك الزيارة فاشلة، حيث فشل أنور في لقاء رئيس وزراء السعودية.

كان أنور فخوراً بشكل واضح عندما تم الترحيب به على السجادة الحمراء في الصين وكان قادرًا على مقابلة الرئيس ورئيس الوزراء في دولة سور الصين العظيم. شهدت هذه الزيارة الافتتاحية حصول ماليزيا على أعلى التزام استثماري من الصين بقيمة ١٧٠ مليار رينجيت ماليزي - وهو أكبر مبلغ حتى الآن. جاء ذلك نتيجة ١٩ مذكرة تفاهم تم توقيعها بين الصين وماليزيا في مختلف مجالات الأعمال، وخاصة التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الرقمي. واتفق الجانبان على تعزيز العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطريق. منذ عام ٢٠٠٩، كانت الصين أكبر شريك تجاري لماليزيا حيث بلغ إجمالي التجارة الثنائية في عام ٢٠٢٢ ٤٨٧,١٣ مليار رينجيت ماليزي (١١٠,٦٢ مليار دولار أمريكي).

على الرغم من فخر أنور بهذا الاستثمار الضخم، فإن الواقع هو أن هذا لن يؤدي إلا إلى تعزيز قبضة الصين على الاقتصاد الماليزي، وهو ما سيؤثر بدوره على أي قرار سياسي تتخذه ماليزيا في اتجاه يرضي الصين. بشكل مباشر أو غير مباشر، أفسح هذا الوضع المجال بالفعل أمام الصين للهيمنة ليس فقط على الاقتصاد الماليزي، ولكن أيضاً على سياسات وأحكام هذا البلد. وهذا مخالف لقول الله تعالى: **﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾** [النساء: ١٤١].

حتى الآن، كواحدة من القوى العظمى في العالم، يبدو أن الصين غير مهتمة بالاستعمار المادي. ومع ذلك، فقد نجحت اقتصادياً في الهيمنة على العديد من الدول بما في ذلك دول في أوروبا والشرق الأوسط. لقد أدى هذا بالتأكيد إلى زعزعة الهيمنة الأمريكية. حرصاً على عدم إثارة العم سام، أكد أنور خلال خطابه في الصين أن ماليزيا ستحافظ دائماً على علاقات جيدة مع أمريكا. على الرغم من وجوب قطع العلاقات مع الدول الكافرة المعادية للإسلام، فمن المؤسف أن يقرر أنور الاستمرار في العلاقات الطيبة مع هذه الدول، ما يجعله لا يختلف عن القادة الماليزيين السابقين.

إن نفاق الصين صارخ لدرجة أنه خلال الاجتماع، أعرب شي جين بينغ عن قلقه بشأن الوضع في ميانمار وأعرب عن دعم الصين للجهود التي تقودها الآسيان للتعامل مع الوضع في ميانمار، بما في ذلك الجهود المبذولة لحل مشكلة الروهينجا. في بلده، كان يرتكب تعذيباً وحشياً لمسلمي الأويغور وفجأة يُظهر قلقه على مسلمي الروهينجا! ألم ير أنور نفاق الصين، أم أنه يجهل قسوتها تجاه المسلمين في تركستان الشرقية، أم أنه فقط غض الطرف عن القضية من أجل بعض المكافآت الدنيوية التي يطلبها من الصين؟

بالفعل لا توجد مقارنة بين رسول الله ﷺ وحكام المسلمين اليوم. فهم اليوم عكس النبي ﷺ تماماً. عندما وصل ﷺ إلى الحكم في المدينة المنورة، على الرغم من كونها دولة صغيرة حديثة التأسيس في ذلك الوقت، بل اعتبرها أعداؤها ضعيفة، أرسل النبي ﷺ وفوداً إلى روما وبلاط فارس، وهم قوتان عظيمتان في العالم في ذلك الوقت، ودعاهم إلى الإسلام والتسليم لدين الله على سلامتهم. طوال فترة حكمه، كانت العلاقات التي أقامها الرسول ﷺ مع الدول الأجنبية قائمة على العقيدة الإسلامية فقط، وليس على المنفعة، ناهيك عن إقامة علاقات جيدة مع الدول المعادية للإسلام وأمنه فقط للحصول على مكاسب اقتصادية. على العكس من ذلك، يقيم حكام المسلمين في الوقت الحاضر علاقات خارجية لهذه الأسباب بالضبط، ومع ذلك، لم تكن مهمتهم أبداً دعوة قادة هذه الدول الأجنبية إلى الإسلام. عندما أقام النبي ﷺ علاقة خارجية، كانت الدعوة والجهاد دائماً السبب الأساسي.

في الواقع، يحتاج المسلمون إلى الخلافة التي لن تطبق كتاب الله وسنة رسوله داخل الدولة فقط، ولكن أيضاً لاستعادة كرامة الإسلام ومجده عند التعامل مع دول الكفر. عندما تقوم الخلافة في القريب العاجل بإذن الله، لن نرى حكام المسلمين يبحثون بشكل محموم عن عزة من الكفار كما يفعلون اليوم، لكننا إن شاء الله سنشهد العكس؛ حكام الكفار هم الذين سيأتون للقاء الخليفة باحترام وتواضع. والله أعلم.

عبد الحكيم عثمان
الناطق الرسمي لحزب التحرير
في ماليزيا